

الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

التسريع باعتماد استراتيجية وطنية للاستثمار

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن المجلس الأعلى للحسابات، قد أصدر في إطار أهم النتائج المضمنة في تقريره السنوي برسم سنة 2022 - 2023، توصية مفادها تسريع اعتماد استراتيجية وطنية للاستثمار من أجل إضفاء الطابع الرسمي على المكونات الاستراتيجية للإصلاح، التي توجد قيد التنزيل من طرف مختلف الفاعلين المعنيين. وحيث يرجع ذلك إلى الطابع المركب للإصلاح وتعدد المتدخلين في تنفيذه، وكذا الصعوبات المتعلقة بمكونات النسيج الاقتصادي.

وحيث أن اعتماد استراتيجية وطنية من شأنها أن تساهم في وضوح وشفافية مكونات الإصلاح. وحيث يتطلب الأمر كذلك، وضع آليات كفيلة بتحسين الالتقائية، سيما بين وزاراتكم وصندوق محمد السادس للاستثمار، والرفع من أثر تدخلات الدولة في مجال الاستثمار.

لذلك؛ نسائلكم السيد الوزير المحترم، عما يلي:

- لماذا لم تعتمد الحكومة استراتيجية وطنية للاستثمار؟
- وما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها من أجل اعتمادها؟
- وما هي الجدولة الزمنية للقيام بالمتعين؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

سعيد بعز يز